

Distr.: General
10 September 2002
Arabic
Original: English



التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

٦ أيلول/سبتمبر. وفضلا عن ذلك، يصف التقرير الحالة في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويورد توصيات بشأن الإجراءات التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها في هذا الصدد.

٣ - وسيضمن تقرير المقبل، الذي سيقدم إلى مجلس الأمن في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، عرضا للتطورات الأخرى التي حصلت منذ صدور تقرير الحادي عشر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/621).

ثانيا - أحكام الاتفاقين والإجراءات المتخذة حتى الآن

ألف - اتفاق بريتوريا

٤ - في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وقع رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا اتفاق سلام في بريتوريا بشأن انسحاب القوات الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحل القوات الرواندية المسلحة السابقة وقوات إنتراهاموي الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقع كل من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا وأنا شخصا الاتفاق بصفة شاهد.

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالبيان المؤرخ ١٥ آب/أغسطس الصادر عن رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2002/24) الذي طلب فيه المجلس أن أتقدم بتوصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجميع وكالات الأمم المتحدة المختصة، بالتنسيق مع البعثة، مساعدة الطرفين على الوفاء بمسؤولياتهما عن تنفيذ اتفاق السلام الذي تم توقيعه، في بريتوريا في ٣٠ تموز/يوليه، بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا بشأن انسحاب القوات الرواندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحل القوات الرواندية المسلحة السابقة وقوات إنتراهاموي الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/914، المرفق).

٢ - ويوجز هذا التقرير المهام المرتبطة باتفاق بريتوريا ويتضمن توصيات بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على تنفيذه. ويتضمن أيضا تحليلا للاتفاق بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أوغندا بشأن انسحاب القوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون وتطبيع العلاقات بين البلدين، الذي وقّعه الدولتان المعنيتان في لواندا في

- ٥ - وتتصل الأحكام الرئيسية للاتفاق بتعهد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة عملية "تعبّ ونزع سلاح" (S/2002/914، المرفق، الفقرة ٨-١) قوات إنتراهاموي والقوات الرواندية المسلحة السابقة الموجودة في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. ووافقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا على التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة و"أي قوة أخرى يشكّلها الطرف الثالث" لتجميع القوات الرواندية المسلحة السابقة وقوات إنتراهاموي الموجودة في كامل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاحها. وتعهّدت حكومة رواندا من جانبها بسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية "حالما يتم الاتفاق على تدابير فعالة لمعالجة شواغلها الأمنية، وبخاصة حل القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهاموي" (المرجع نفسه، الفقرة ٥). وينص الاتفاق على أن يتزامن الانسحاب مع تنفيذ هذه التدابير وأن تتحقق منهما بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة والطرف الثالث.
- ٦ - وأوكل إلى الطرف الثالث - الذي يُقصد به "الأمين العام للأمم المتحدة وجنوب أفريقيا، بصفتها المزدوجة كرئيس للاتحاد الأفريقي وكميسر لهذا العملية" (المرجع نفسه، ص ٤) - عدد من مهام التحقق، بما فيها التحقق من المعلومات التي سيقدّمها الطرفان عن المجموعات المسلحة، وتنفيذ تدابير فعلية تتخذ في هذا الخصوص لحل هذه المجموعات. وطُلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديدا أن تنجز فورا المرحلة الثالثة من انتشارها وأن تشغّل نقاط تجمع أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهاموي وتوفّر الأمن فيها، فضلا عن تيسير إعادة هؤلاء الأفراد إلى الوطن.
- ٧ - وينص برنامج التنفيذ المرفق باتفاق السلام (المرجع نفسه، ص ٥-٦) على جدول زمني مدته ٩٠ يوما ويتضمن العناصر التالية:
- (أ) إنشاء آلية تحقق تابعة للطرف الثالث؛
- (ب) إنجاز المرحلة الثالثة من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- (ج) إنشاء نقاط تجمع لأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهاموي؛
- (د) "تعبّ ونزع سلاح وحل" تلك المجموعات المسلحة؛
- (هـ) مهام رصد وتحقيق مختلفة؛
- (و) الانسحاب الكامل للقوات الرواندية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- وبعد ذلك، يجري "الطرف الثالث" التحقق النهائي من إنجاز برنامج العمل خلال ٩٠ يوما ويقدم تقريرا في غضون الأيام الثلاثين التالية لذلك.

الإجراءات التي أُتخذت حتى الآن

- ٨ - على أثر توقيع اتفاق بريتوريا، أجرت الأمم المتحدة مشاورات مع حكومة جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بغية الاطلاع بشكل أوسع على خلفية الاتفاق والحصول على الإيضاحات اللازمة للمنظمة لكي تقوم بدورها في دعم الاتفاق. وعُقدت عدة اجتماعات خلال أسبوع ٥ آب/أغسطس مع وفود من البلدان الثلاثة. وقُدّمت إيضاحات إضافية أثناء الاجتماع الذي عُقد في ٨ آب/أغسطس بين مجلس الأمن ووزيري الخارجية في جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المبعوث الخاص لرئيس رواندا المعني بالبحريرات الكبرى. وقدمت إدارة عمليات حفظ السلام إلى مجلس الأمن، في

ونظامها الداخلي. وعقدت أيضا اجتماعين أوليين مع حكومتَي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس لمناقشة سبل المضي قدما والطلب إليهما تعيين "فريقي اتصال" يكونان المحاوران الرئيسيان لآلية التحقق. وستعتمد الآلية في الوقت المناسب طرائق محددة لمختلف مهام التحقق المنصوص عليها في اتفاق بريتوريا.

١٢ - وخلال زيارتي الأخيرة إلى جنوب أفريقيا، أحررت أيضا مشاورات مكثفة مع القادة الإقليميين بشأن مختلف الطرائق العملية لتنفيذ اتفاق بريتوريا.

١٣ - ومنذ توقيع الاتفاق وحكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تقيمان اتصالات منتظمة لمناقشة تنفيذه. وزودت حكومة رواندا آلية التحقق بتصوير أولي لخطة انسحاب القوات الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبمعلومات عن المجموعات الرواندية المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن التقييم الأولي لهذه الوثيقة أظهر أن الأمر يتطلب كمًّا أكبر بكثير من المعلومات عن هذين الموضوعين. وفي أثناء ذلك، تنتظر آلية التحقق المعلومات التي ستقدمها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنترهاموي الموجودين في غرب البلاد، بما في ذلك على وجه الخصوص أماكن تواجد قادتهم المعروفين.

باء - اتفاق لواندا

١٤ - في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وقّع رئيس الدولة بكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أوغندا اتفاقا بشأن انسحاب القوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون وتطبيع العلاقات بين البلدين. ووقّع رئيس أنغولا الاتفاق بصفة شاهد.

١٥ - وبمقتضى الاتفاق، ألزمت حكومة أوغندا نفسها بمواصلة سحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦ آب/أغسطس، تحليل أولي للآثار التي يمكن أن تترتب على اتفاق بريتوريا.

٩ - وفي ٩ آب/أغسطس، وعلى أثر المشاورات التي جرت في مقر الأمم المتحدة مع وفد من جنوب أفريقيا، صدر بيان مشترك في نيويورك بشأن إنشاء أمانة لآلية التحقق التابعة للطرف الثالث. وأشار في ذلك البيان إلى استعداد الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا، بوصفهما الطرف الثالث، للتعاون تعاونا وثيقا من أجل الإشراف على تنفيذ الالتزامات التي تعهّد بها الطرفان الموقعان والتحقق منه. وأعلن في البيان أيضا أن أمانة آلية التحقق التابعة للطرف الثالث ستضم الموظفين التاليين الذين سيساعدونهم ما يلزم من خبراء عند الاقتضاء: من الأمم المتحدة، نائبة ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونائب قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومن جنوب أفريقيا، مستشار الرئيس للشؤون الأمنية ومستشار الرئيس للشؤون الخارجية ومدير قسم أفريقيا الوسطى في وزارة الخارجية والممثل الخاص لوزارة الدفاع.

١٠ - وبناء على ذلك، تم، في كينشاسا، إنشاء أمانة آلية التحقق التابعة للطرف الثالث التي سيكون لها فريق اتصال في كينغالي. وبمجرد أن يأذن لها مجلس الأمن، تعتزم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التعاون إلى أقصى درجة ممكنة مع آلية الطرف الثالث للتحقق وذلك بالقيام في جملة أمور بمساعدتها على الاضطلاع بمهام التحقق الموكلة إليها. وستواصل البعثة في الوقت نفسه الاضطلاع بالولاية التي أوكلها إليها مجلس الأمن، بمقتضى تسلسلها القيادي وإجراءاتها. ويجري حاليا وضع اختصاصات آلية التحقق في صيغتها النهائية.

١١ - وعقدت آلية التحقق المذكورة اجتماعها الأول في كينشاسا في ٢١ آب/أغسطس وناقشت برنامج عملها

الثقافي. واتفق الطرفان أيضا على حل أي خلافات بينهما في المستقبل عن طريق الحوار والوسائل السلمية الأخرى.

١٨ - وعند إعداد هذا التقرير، كانت حكومة أوغندا قد سحبت منذ أواخر آب/أغسطس ما يقارب ٢٠٠ جندي من بيسي و ٥٦٠ جنديا من غبادوليت. وتأكدت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من عودة هؤلاء الجنود التابعين لقوة الدفاع الشعبي الأوغندية إلى أوغندا. ويتوقع أن يتم انسحاب القوات الأوغندية من المواقع المذكورة أعلاه بنهاية أيلول/سبتمبر.

ثالثا - التحديات التي تواجه التنفيذ

ألف - اتفاق بريتوريا

١٩ - وصف طرفا اتفاق بريتوريا والطرف التيسيري التوقيع على الاتفاق بأنه محاولة "لتذليل" العقبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815، المرفق)، وهي بالتحديد عدم تحقيق تقدم في انسحاب القوات الرواندية ونزع سلاح عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحها وإعادةها للوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها. ومن ثم فهو بمثابة إطار سياسي يمكن، في ظله، معالجة جميع الأمور الرئيسية الهامة بما يمكن الطرفين من فض صراعمهم الذي طال أمده.

٢٠ - وفي هذا السياق بالذات تم، كما يتبين من الجزء رابعا، تنقيح مفهوم عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرحلة الثالثة، ليعكس التعديلات اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق بريتوريا، بما في ذلك مختلف مهام التحقق المتوخاة لآلية التحقق التابعة للطرف الثالث ونزع سلاح المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحها وإعادةها إلى الوطن وإعادة توطينها

موجب جدول زمني يتفق عليه الطرفان. ويتعين على القوات الأوغندية بشكل خاص أن تنسحب فورا من غبادوليت وبيسي والمناطق المجاورة. وأعدت أوغندا أيضا تأكيد استعدادها لسحب قواتها من بونيا بعد إرساء سلطة إدارية في إيتوري. وينص الاتفاق أيضا على بقاء القوات الأوغندية عند منحدرات جبل روينزوري إلى أن يضع الطرفان "آليات أمنية"، تكفل أمن أوغندا بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة على امتداد الحدود المشتركة للبلدين.

١٦ - وفيما يتعلق بالحالة في إيتوري اتفق الطرفان على أن ينشأ، بمساعدة البعثة، لجنة صلح مشتركة معنية بإيتوري تضم ممثلين عن حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ومختلف القادة الموجودين في الساحة. ووفقا للجدول الزمني للتنفيذ المرفق بالاتفاق، من المفروض أن تنشأ اللجنة في غضون ٢٠ يوما من توقيع الاتفاق. وبعد اتخاذ قرار بشأن إقامة آلية لصون القانون والنظام ستنشأ سلطة إدارية. وبعد ذلك، تضع أوغندا خطة للانسحاب من بونيا تنص على إتمام انسحاب قوة الدفاع الشعبي الأوغندية في غضون ٩٠ يوما.

١٧ - وتتناول أحكام أخرى وردت في الاتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، بما في ذلك "استعادة جمهورية الكونغو الديمقراطية لسيادتها" ومعالجة شواغل أوغندا الأمنية؛ بالامتناع عن تقديم جميع أنواع الدعم العسكري والتعبوي للجماعات المسلحة؛ والإسراع في بسط السلام في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تخضع حاليا للسيطرة الأوغندية وتطبيع الحالة على طول الحدود المشتركة؛ وتبادل المعلومات عن جميع المسائل التي تهم المصلحة الأمنية؛ وإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة؛ وإعادة تنشيط اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون في مختلف المجالات، بما فيها الدفاع والأمن والتجارة والاستثمار والبنية الأساسية والنقل والاتصالات والتبادل

والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

٢٣ - ومع أن إيجاد تسوية سياسية شاملة بين الفصائل الكونغولية ليس عنصرا مرتبطا ارتباطا مباشرا باتفاق بريتوريا، فإنه يشكل أيضا عنصرا حاسما في ضمان تنفيذ ذلك الاتفاق بنجاح. وينبغي إقامة حكومة انتقالية تمثل فيها جميع الفصائل لكي تبسط سلطتها فعلا في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد انسحاب القوات الأجنبية. وغني عن البيان أن الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص، مصطفى نياس، تتطلب الدعم الوطيد من جميع الأطراف المعنية، وذلك كيما تتوصل الأطراف الكونغولية، في الوقت المناسب، إلى اتفاق شامل بشأن الترتيبات الانتقالية.

باء - اتفاق لواندا

٢٤ - ينص التفاهم الذي تم التوصل إليه بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على الانسحاب التام لقوات أوغندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتطبيع العلاقات بين هذه البلدين. أما عن بونيا، وهي بلدة حيوية في منطقة إيتوري الغنية بالموارد والتي كانت حتى زمن قريب معقلا سياسيا للتعصم الكونغولي من أجل الديمقراطية - كينغاني/حركة التحرير في أراض متنازع عليها بشدة، فإن قرار أوغندا بسحب كتيبتها من هذه المنطقة، بمجرد إرساء سلطة إدارية في إيتوري، قد تكون له آثار إيجابية وسلبية على حد سواء.

٢٥ - وكما أشرت في تقاريري السابقة إلى مجلس الأمن، عصفت بإيتوري لعقود من الزمان سلسلة من المصادمات العنيفة، لا سيما بين طائفتي اللندو والهيماء والجماعات التابعة لهما. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن التوتر بين اللندو والهيماء لا يمثل صراعا نمطيا بين الأغلبية والأقلية كما شهدنا في أماكن أخرى. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بلغ التوتر في

وإعادة إدماجها بصورة طوعية وتدريبية مع التركيز على عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي.

٢١ - وسيكون مفتاح تنفيذ اتفاق بريتوريا هو استمرار تصميم الطرفين على العمل سويا عن كثب - بمساعدة من الطرف الثالث - في جو من الثقة. وفي هذا السياق فقط يمكن تجاوز عدد من الخلافات القائمة - كاختلاف الآراء بين الحكومتين على عدد المجموعات المسلحة الرواندية ومواقعها وعلى "التدابير الفعالة" (S/2002/914)، المرفق، الفقرة ٥) التي لم تُحدد بعد والمتعلقة بحل القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي. وسيكون من المهم للغاية بالنسبة للطرفين التوصل - دون مزيد من التأخير - إلى تفاهم بشأن التزاماتهما إزاء الاتفاق. ولذلك ينبغي دعم وتأييد اقتراح الرئيس مبيكي الداعي إلى عقد اجتماعات شهرية، أو على الأقل بصورة منتظمة، على مستوى رئيسي الدولتين، إذ أنهما ستكون وسيلة أساسية لتثبيت تصميم الطرفين على المضي بهذه العملية في مسارها السليم.

٢٢ - وتشكل المباحثات المستمرة بين الطرفين منذ التوقيع على اتفاق بريتوريا دلائل مشجعة تنبئ بالتزامهما بعملية السلام. وفي الوقت ذاته، فإن ما تردد عن تكثيف النشاط العسكري في الميدان اتهم كل من الطرفين للآخر على الملأ، مؤخرا، بعدم الامتثال للاتفاق أمر مثير للقلق إلى أبعد الحدود حيث أنه لا يبشر بالالتزام التام بتنفيذ الاتفاق ولئن كان وقف أعمال القتال بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا صمد إلى حد كبير على امتداد خط فك الاشتباك لبعض الوقت، فإنه من المهم للغاية أن يبرهن الطرفان على التزامهما باتفاق بريتوريا وذلك بالعمل على كفالة هئية الظروف الآمنة اللازمة لنشر أفراد البعثة وتيسير نزع سلاح المجموعات المسلحة طوعية. كما أنه سيتعين على الطرفين ممارسة نفوذهما على من يعينهم الأمر لإلقاء أسلحتهم والانضمام إلى عملية طوعية لنزع السلاح

الكونغوليين، استولت مؤخرا على بلدات مهمة تقع على محور ماهاجي - بونيا - بيني، باسطة سيطرتها على المناطق المتاخمة لبونيا، لتتخلص بذلك قاعدة نفوذ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير. وقد باتت كل من طائفتي اللندو والهيمبا ترتاب في الأخرى، ودخلتا في دوامة مميته من القتل ثارا. وفي الأشهر الأخيرة، تلقى الأفراد الذين تردد أنهم يسعون إلى إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي تهديدات بالقتل مما اضطرهم إلى الفرار من المنطقة.

٢٨ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، اختطفت مجموعة من أفراد الميليشيا المتتمين لاتحاد الوطنيين الكونغوليين السيد لوبا نتموبا، وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومساعديه، بالقرب من مطار بونيا. وأُفرج عن الرهائن بعد ثلاثة أيام مقابل عودة تسعة من معاوني زعيم اتحاد الوطنيين الكونغوليين، السيد توماس لوبانغا، الذي كان في السابق من قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير حيث كان مسؤولا عن "وزارة الدفاع" بالحركة، إلى بونيا. وساعدت البعثة في ذلك ببذل مساعيها الحميدة ومناشدتها جميع الأطراف المعنية التوصل إلى حل سلمي.

٢٩ - وعلى الرغم من أن أي حل طويل الأمد لا بد أن يبنى على انسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة، وإحلال سلطة وطنية شرعية تمارس مسؤوليتها الإدارية المدنية بصورة محايدة، فإنه من غير المحتمل تنصيب إدارة من هذا القبيل بالفعل - تكون مقبولة لدى جميع الطوائف في بونيا - في مدة قصيرة. ورغم وجود إدراك عام في ما يتعلق بالدور "المثير للفوضى" الذي تلعبه قوات جيش الدفاع الشعبي الأوغندي، فإنها تظل القوة الوحيدة الموجودة في الوقت الراهن في بونيا والتي بوسعها أن توفر الأمن مع أنه محدود وفي مناطق دون أخرى. وتجدر أيضا الإشارة إلى أن الحالة في المنطقة الشمالية الشرقية تزعزع استقرارها مجددا بسبب هجوم عسكري شنه

إيتوري مستوى لم يسبقه مثيل، حيث لقي - حسبما أفادت به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية - عدد يصل إلى ٢٠.٠٠٠ شخص مصرعهم. وفي منطقة إيتوري ككل التي يبلغ تعداد سكانها ٤,٦ مليون نسمة، يوجد زهاء ٥٠٠.٠٠٠ شخص من المشردين حديثا، ٦٠.٠٠٠ منهم في بلدة بونيا وحدها. وقد تجلت هشاشة الحالة الأمنية بصورة صارخة في نيسان/أبريل ٢٠٠١ حيث اغتيل ستة من العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية على يد أشخاص مجهولي الهوية على بُعد حوالي ٣٠ كيلومترا خارج بونيا، وهو ما قُدر أنه مسعى لإبعاد "عيون وآذان" المجتمع الدولي عن الحالة السائدة هناك.

٢٦ - وكثيرا ما تُعزى أعمال العنف الشديد المستمرة إلى عدم وجود إدارة محايدة؛ وتصارع قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير على السلطة؛ والتنافس بين رجال الأعمال البارزين على مصالح اقتصادية؛ والتدخل المتصور أو الحقيقي من جانب بعض عناصر قوات جيش الدفاع الشعبي الأوغندي في الساحة؛ والجهود التي يبذلها حاليا مختلف المولدين الذين لهم دوافع سياسية وعسكرية واقتصادية من أجل بناء ميليشيات على أسس عرقية.

٢٧ - ومن المتعذر التثبت من مجموع عدد القتلى الذين سقطوا في إيتوري، خلال الأسابيع الأخيرة. غير أنه من المسلّم به على نطاق واسع، أن بونيا ذاتها شهدت مئات من القتلى ولكن مع تصاعد العنف وامتداده إلى قرى تبعد عن بونيا لمسافة تصل إلى ٩٠ كيلومترا، تشير الأرقام المستمدة من المنظمات غير الحكومية ومن مصادر أخرى إلى احتمال سقوط آلاف من القتلى في شهر آب/أغسطس وحده فضلا عن تشريد عشرات الآلاف إلا أنه تعذر تأكيد أي من تلك الأرقام. وتفيد التقارير بأن جماعة من ميليشيات هيمبا/غيريري لا تنقصها الإمدادات، وهي اتحاد الوطنيين

المعلومات الأولية التي جُمعت عن الجماعات المسلحة إلى مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/341). غير أنه في غياب اتفاق سياسي شامل بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن والتوطين وإعادة الإدماج، وعدم توقف أعمال القتال في الأجزاء الشرقية من البلد، لم تستطع البعثة تحقيق الكثير في ما يتعلق بهذه العملية باستثناء تلبية طلبات خاصة بتسريح مقاتلين مثل أولئك الذين حُشدوا في كامينا وبييني وإعدادهم إلى وطنهم، والتخطيط لعملية أوسع لتزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

٣٣ - ويتيح الآن اتفاقا بريتوريا ولواندا، اللذان يؤيدان المبدأ الذي أُرسى في اتفاق لوساكا، فرصة عملية للمضي قُدما في عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها وانسحاب القوات الرواندية والأوغندية.

ألف - نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

١ - المبادئ التي تنطوي عليها عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها

٣٤ - فيما يلي المبادئ الرئيسية التي ستسترشد بها البعثة أثناء مشاركتها في نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها:

(أ) يجب أن تقدم جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا كل ما في حوزتها من معلومات عن مواقع الجماعات المسلحة وأعدادها وأسلحتها، وهو ما ستتثبت منه آلية التحقق عن طريق الطرف الثالث؛

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير باتجاه إيسيرو، بدعم، حسبما أفادت التقارير، من حركة تحرير الكونغو. وقد توغل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني حتى الآن، حسبما يتردد، إلى مسافة تبعد عن بونيا بـ ٢٠٠ كيلومتر.

٣٠ - والواقع أن التصدي للحالة المتدهورة في بونيا لا يُعد أمرا شديدا الأهمية بالنسبة لتنفيذ مذكرة لواندا فحسب، بل وأيضا بالنسبة لتطبيع الأوضاع الأمنية في المنطقة الشمالية الشرقية وتعزيز تقدم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل عام. وفي هذا الصدد يرد، بالتفصيل في الفقرات ٥٧-٦٣ أدناه، بيان الدور المقترح أن تقوم به البعثة.

رابعا - دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم الاتفاقات المبرمة

٣١ - عرضت في تقرير التاسع إلى مجلس الأمن (S/2001/970) خطة البعثة الأولية بالنسبة للمرحلة الثالثة من انتشارها، مما يستدل منه على أن البعثة ستتبع نهجا تدريجيا في تنفيذ عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها ومواصلة تنفيذ مهام المرحلة الثانية ذات الصلة في الوقت ذاته، خصوصا مراقبة فض اشتباك الأطراف وانسحابها إلى مواقع دفاعية جديدة، والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار المدعى وقوعها ومراقبة انسحاب القوات الأجنبية.

٣٢ - وفي أثناء السنة الماضية، قطعت البعثة خطوات هامة في تنفيذ أنشطة المرحلة الثانية، وأيضا في الإعداد لمهام مرحلتها الثالثة، لا سيما عن طريق نشر أفرادها المدنيين والعسكريين في كيندو وكيسانغاني. وفي هذا الشأن، قُدمت

قيام تلك الحكومات بتسليم المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أي أشخاص تطلب مشولهم أمامها؛

(ز) في المناطق التي تسيطر عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستوفر البعثة "الأمن في نقاط محددة" من مواقع نزع السلاح وتسريح القوات، غير أن السلطات المحلية ستواصل مباشرة المسؤولية عن توفير "المظلة الأمنية" الشاملة. وفي المناطق التي تسيطر عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستكون الحكومة مطالبة بتوفير الأمن في مواقع نزع السلاح وتسريح القوات؛

(ح) ينبغي التوصل إلى تفاهم واضح مع حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن أدوار ومسؤوليات كل منهما، فضلا عن أدوار ومسؤوليات البعثة والمفوضية وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة المختصة وذلك في ما يتعلق بترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادةهم إلى وطنهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم وما يرتبط بذلك من مهام.

٢ - الترتيبات المتوخاة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٣٥ - في المناطق التي تسيطر عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيظل أي فرد من أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي المعروفين بأنهم يعملون جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة الكونغولية في

(ب) تُنفذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في بيئة متساهلة، أي أن وقف جميع أعمال القتال يعد شرطاً ضرورياً؛

(ج) يُترع سلاح الجماعات المسلحة ويجري تسريحها وإعادةها إلى وطنها بصورة طوعية. ولن تحاول البعثة بأي شكل من الأشكال نزع سلاح المقاتلين بالقوة؛

(د) تُعالج عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج أيضاً مسألة إعادة المقاتلين السابقين هم وأفراد أسرهم إلى الوطن طوعاً. الأمر الذي يستلزم بصورة أساسية أن توفر البلدان المعنية ضمانات تؤمن عودة المقاتلين السابقين وأفراد أسرهم في ظروف تظلها السلامة والأمن. وفي هذا الصدد، سيتعين إرساء تدابير بناء الثقة اللازمة، بما في ذلك توفير المراقبة الدولية والمساعدة على إعادة الإدماج. وينبغي أيضاً إيلاء الاعتبار إلى "الأسر المختلطة" (مثل المقاتلين الروانديين السابقين المتزوجين من كونغوليات)؛

(هـ) يجب معالجة مسألة المقاتلين السابقين الذين قد لا يودون العودة إلى بلدانهم الأصلية قبل بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وستجري البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مزيداً من المشاورات مع الطرفين المعنيين، فضلاً عن حكومات أخرى للوقوف على حلول دائمة مختلفة تشمل منح اللجوء في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة التوطين في بلدان ثالثة وذلك في حالة الأشخاص الذين يندرجون في عداد اللاجئين ولا يودون، بصفتهم تلك، العودة إلى بلدانهم الأصل؛

(و) تسعى البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جاهدين للعمل مع حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، إضافة إلى بلدان أخرى معنية، لكفالة

٣٨ - وفي أعقاب مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة، تم الاتفاق من حيث المبدأ على أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمساعدة في استقبال المقاتلين السابقين وذويهم الذين سيجري إيواؤهم في مخيم منفصل والمساعدة في إعادتهم إلى الوطن وسيقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير الأغذية وتوزيعها، وستقدم اليونيسيف المساعدة فيما يتعلق بالجنود الأطفال بينما ستقدم منظمة الصحة العالمية الدعم لتوفير الخدمات الصحية. وستعمل البعثة أيضاً، ووكالات الأمم المتحدة في ظل الشراكة الوثيقة مع المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تساعد في هذه العملية. وفي هذا الصدد سيتم توفير تدريب متخصص في مجالي حماية الأطفال والقضايا الجنسانية للمدنيين والعسكريين الذين سيشاركون في عملية نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

٣٩ - ووفقاً للتقديرات الأولية، قد يستغرق إنشاء مركز متنقل واحد حوالي شهرين وقد يستغرق تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالبحارين وأسره هناك شهرين، وشهر واحد لتفكيك المخيم. وقد يصل المجموع، شاملاً المعالين، إلى ما يناهز ٩٠ ٠٠٠ شخص. وتقدر البعثة أنها تستطيع، بمساعدة شركائها في التنفيذ، إعادة ما يصل عدده إلى ٢٠٠ شخص يوميا إلى الوطن من كل مركز استقبال وتسيير إجراءات نحو ٧ ٠٠٠ فرد بكل مركز خلال فترة شهرين، وذلك رهنا بالمواقع وبظروف النقل والإمداد.

٤٠ - ويعد الاستخدام المكثف لقدرات البعثة في مجال الإعلام أمراً أساسياً لنشر المعلومات عن عملية نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وستعزز البعثة استخدام محطة إذاعة أوكابي لإذاعة المعلومات عن سياسة رواندا بشأن مسألة المقاتلين السابقين العائدين الذين تمت بالفعل إعادتهم إلى الوطن، لزيادة تشجيع المقاتلين على إلقاء السلاح والعودة إلى الوطن. وهي إذ تقوم بذلك

تشكيلاتهم، مثلما حدث في كامينا، إلى أن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بترع سلاحهم، حيث ستتولى البعثة فرزههم وتسريحهم وإعادتهم إلى وطنهم. وستتولى القوات المسلحة الكونغولية مسؤولية صون الأمن أثناء هذه العملية. ولن يكون مطلوباً من البعثة توفير الحماية بما يتعدى وحدات الحراسة الضرورية لحماية موظفي الأمم المتحدة ومعداتنا. وتبعاً لذلك سيتسنى للبعثة أن تشرع، في حدود مواردها الحالية في تنفيذ المراحل الأولية لتلك العملية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بمجرد تحديد هوية أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي.

٣٦ - ستظل هذه العملية تمثل تحدياً كبيراً في المجالين السياسي والأمني وفي مجال النقل والإمداد. وكما أشرت إلى ذلك في تقاريري السابقة، فإن الحالة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت شديدة التفجر. فمن المحتمل أن تستمر روح العداء العامة فضلاً عن انعدام القانون والنظام حتى مع وقف أعمال القتال رسمياً. وفي ضوء ما تقدم، يُقترح أن تبدأ هذه العملية في الشرق في أول الأمر في المناطق التي يسودها الأمن نسبياً.

٣٧ - ويتوخى في الخطة المقترحة لترع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج قيام البعثة بتشغيل مركزين إلى أربعة مراكز استقبال متنقلة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أي وقت. ومن المقدر أنه يمكن إنشاء ما مجموعه من ١٠ إلى ١٢ مركزاً متنقلاً للاستقبال أثناء كامل مدة تلك العملية. وستقوم البعثة بإنشاء تلك المراكز في ظل الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وبالإضافة إلى الوجود العسكري للبعثة شاملاً المراقبين العسكريين، سيتم أيضاً، إلحاق فريق مدني متعدد التخصصات بكل مركز.

المرحلة المقبلة. وستشكل مباشرة تحت مسؤولية المبعوث الخاص للأمين العام لجنة تنسيق مشتركة لترفع السلاح والتسريح وإعادة التوطين إلى الوطن وإعادة الإدماج، وستشكل الشعبة الحالية لترفع السلاح والتسريح وإعادة التوطين إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وستشمل لجنة التنسيق مختلف عناصر البعثة وشركائها الرئيسيين أي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٤٤ - ونظراً للتحديات الهائلة في مجال النقل والإمداد والحاجة إلى التنسيق بشكل فعال مع الجهات العديدة المشتركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، فإنني أعترز تعيين نائب ثاني للمبعوث الخاص ليكون مسؤولاً عن العمليات والإدارة، بما في ذلك جميع الجوانب المتصلة بالدعم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين إلى الوطن وإعادة الإدماج وستحتفظ النائبة الأولى لممثلي الخاص، مسؤولية توفير التوجيه السياسي فيما يتعلق بتلك العملية وذلك بالإضافة إلى مهامها الأخرى. وستكون أيضاً، كما ورد في الفقرة ٩ أعلاه، ممثلي الأقدم لدى آلية التحقق التابعة للطرف الثالث.

٤٥ - وسيتم إنشاء مقر متقدم للبعثة في كيسنغاني، يديره موظف مدني أقدم، وسيقوم هذا المقر بتنسيق أنشطة البعثة في شرق البلاد وسيشرع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في تلك المنطقة. ومن شأن إنشاء مقر متقدم من هذا القبيل أن يمكن البعثة من أن تحول بالتدريج مركز الثقل بالنسبة لأنشطتها

إنما ستواصل البث الإذاعي من القواعد المنشأة بالفعل في كيندو وكيسنغاني واستخدام أجهزتها المتنقلة للإرسال الإذاعي على الموجات المتوسطة وعددها ثلاثة أجهزة.

باء - الإطار الشامل لأنشطة المرحلة الثالثة

٤١ - ستقوم آلية التحقق التابعة للطرف الثالث، حسب ما ورد في اتفاق بريتوريا، بالتدقيق في المعلومات التي تقدمها الأطراف بشأن الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك ستؤدي تلك الآلية دوراً حيوياً في تذييل أي عقبة يمكن أن تعترض تنفيذ اتفاق بريتوريا وذلك باتخاذ قرار نهائي بشأن التدابير المتخذة إزاء حل الجماعات المسلحة. ولئن كانت البعثة كيانا منفصلاً عن آلية التحقق المذكورة فمن المتوقع أن تعمل بوصفها الساعد التنفيذي لتلك الآلية فيما يتعلق بمهامها في مجال التحقق. وستدعى هيئات أخرى مثل اللجنة العسكرية المشتركة إلى المشاركة في أنشطة آلية التحقق، عند الاقتضاء، عملاً باتفاق بريتوريا.

٤٢ - وسيكون دور آلية التحقق التابعة للطرف الثالث في التحقق من توقف الدعم المقدم للجماعات المسلحة دوراً ذا أهمية خاصة حيث أنه من المفهوم أنه يعد من العناصر الأساسية في "التدابير الفعالة" الرامية إلى حل القوات المسلحة الرواندية السابقة/الانتراهاموي. وللمساعدة في هذا المضمار، يُتوقع من البعثة أن تنشئ وجود للمراقبين في النقاط الرئيسية على طرق الإمداد المزعومة، ومن بينها مطار إندجيلي ومهبط الطائرات كامينا ولومومباشي. وستواصل الآلية المذكورة عملها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة أوغندا للتعرف على قادة القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهاموي، بغية تحديد أماكنهم وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر أيضاً الفقرة ٣٤ أعلاه).

٤٣ - سيعمل هيكل البعثة - المدني والعسكري على حد سواء - بغية التصدي للتحديات التي ستواجهها البعثة في

كتيبة مشاة مستكملة التسليح والمعدات. وستدعمها أيضا طائرات نقل قادرة على نقل ١٢٠ فردا، وعناصر تعبوية متخصصة ووحدتي هندسة عسكرية كل منها مزودة بقدرات محدودة في مجالي إزالة الألغام والبناء. وبالإضافة إلى ذلك سيتم نشر وحدة واحدة من طائرة هليكوبتر هجومية في شرق البلاد لدعم القوة الأمامية. وستقيم الوجدتان التكتيكيان قواعدهما الرئيسية في كيندو وكيسنغاني، وسيكون لدى كل منهما، في الوقت نفسه، القدرة على نشر حوالي ثلاث فصائل في مواقع متنقلة أمامية لترع السلاح والتسريح في شرق البلاد.

٥٠ - وستوفر الوجدتان المذكورتان، ضمن أمور أخرى، "الأمن في نقاط محددة" من مواقع نزع السلاح والتسريح لتسيير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين، ودعم الإعداد الهندسي لمواقع نزع السلاح والتسريح وتدمير الأسلحة والذخائر وتوفير قدرة محدودة لترع الألغام.

٥١ - وسيتم تشكيل كتيبة قوة احتياطية، يوفرها بلد واحد مساهم بقوات، وتتألف من مقر وأربع سرايا مشاة. وستتمركز هذه الكتيبة الاحتياطية في كيسنغاني وستوفر المرونة والقدرة على تلبية الاحتياجات الطارئة غير المتوقعة. وقد تساعد أيضا الأفرقة العسكرية والمدنية المتخصصة في تنفيذ العمليات المخصصة لترع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج المنفذة في المناطق التي يعمها الاستقرار في غرب البلاد، وذلك توطئة لعملية أوسع نطاقا في هذا المضمار.

٥٢ - ومن المقترح أن يقدم العنصر العسكري خدمات مهابط الطائرات مما يرمي إلى تمكين البعثة من التعجيل بتوسيع نطاق عملياتها الخاصة بترع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن. وسيشمل ذلك القدرات الأساسية مثل الأرصاد الجوية ومراقبة الحركة الجوية ومراقبة الحركة

نحو الشرق في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع بدء تنفيذ أنشطة مرحلتها الثالثة.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، ستُعزز مكاتب البعثة في كمبالا وكيغالي دعما لأعمال البعثة، وخاصة لتنفيذ اتفاقي بريتوريا ولواندا، ولتوفير اتصال سياسي أفضل وتحليل أفضل للتطورات في البلدين. وتتوقع البعثة أيضا إقامة تواجد ميداني لها في لوبومباشي.

٤٧ - يعد الرصد الدولي للمقاتلين السابقين العائدين وعائلاتهم في رواندا إجراء أساسيا لبناء الثقة. ومن المتوخى أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ مهام رصدها العادية للاجئين العائدين. وفي نفس الوقت، تجري مناقشات بشأن تحديد أفضل السبل لرصد المحاربين السابقين الذين قد يعادون إلى الوطن عن طريق "مخيمات التضامن" قبل إعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وقد دلت الخبرات المكتسبة بكامينا على أن تدابير بناء الثقة لازمة لضمان استفادة المحاربين السابقين من الضمانات الأمنية التي تعهدت الحكومة الرواندية بتوفيرها.

مفهوم العمليات

٤٨ - وبغية دعم تسيير نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها، سيتعين زيادة العناصر العسكرية التابعة للبعثة زيادة كبيرة بواسطة إنشاء قوة أمامية. وستتكون تلك القوة من وحدتين تكتيكيتين متمرسيتين، وستتواجد في كيندو وكيسنغاني وستشكل إحدهما سرية احتياط، ووحدات نهرية ووحدات تمكين متخصصة لتعزيز القدرات التعبوية العسكرية للبعثة.

٤٩ - وستكون كل من القوتين قوة متكاملة (أي تشمل عناصر القيادة والقتال والدعم) تتسم بالمرونة وتتألف من ١٧٠٠ فرد لديهم قدرات على الحركة، ومشكلين حول

راقبت البعثة انسحاب القوات الأوغندية مؤخرا من ببيني وغبادوليت وهي ترصد حاليا أيضا إعادة نشر قوات زمبابوي في مناطق التجميع استعدادا لانسحابها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وراقبت البعثة مؤخرا عملية ترحيل عدد من جنود قوات الدفاع الزمبابوية من منطقة (مبانداكا) ومبوجي - مابي لإعادتهم إلى الوطن. ولدى البعثة ضابط اتصال عسكري في زمبابوي سيقوم برصد وصول القوات الزمبابوية المنسحبة إلى البلد.

٥٦ - وستأهب أيضا، البعثة لرصد انسحاب القوات الرواندية التي تشكل أكبر وجود عسكري أجنبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة. ويؤمل أن يتسنى لآلية التحقق التابعة للطرف الثالث المساعدة في تلك العملية. وفي الوقت نفسه تفتقر خطة الانسحاب الأولى المقدمة من حكومة رواندا، إلى بعض المعلومات المحددة المطلوبة ومن بينها معلومات عن عدد وحدات الجيش الوطني الرواندي ومعداتها ومواقعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن الطرق التي ستسلكها في انسحابها. وينبغي، أيضا، وضع جدول زمني لانسحاب القوات الرواندية وتقديمه على وجه السرعة إلى آلية التحقق التابعة للطرف الثالث وبمجرد توفر المعلومات اللازمة ستضع البعثة خططها لرصد انسحاب قوات الجيش الوطني الرواندي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

دال - إعادة الأمن إلى الشمال الشرقي

٥٧ - تتطلب الحالة المتفجرة الراهنة في بونيا جهودا مكثفة من جانب الطرفين والمجتمع الدولي لتهدئة التوتر وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي على وجه الاستعجال. ومن المتوقع أن تكون استجابة البعثة ذات شقين، هما: العمل على كفالة إخضاع سلطات الأمر الواقع للمساءلة واتخاذ تدابير لبناء الثقة بين المجتمعات المحلية.

ومناولة الشحن اللازمة لضمان عمليات مرنة ومأمونة وموثوقة بالمطارات.

٥٣ - وستستخدم الوحدات النهرية في إعادة فتح نهر الكونغو للحركة التجارية وحركة نقل الأمم المتحدة فضلا عن تيسير مهمة الرصد التي تقوم بها البعثة في منطقة جنوب شرق كيسنغاني. ومن المتوقع، أيضا، أن ينضم مراقبون عسكريون إضافيون إلى أفراد العنصر العسكري في مقر البعثة الأمامي في كيسنغاني لدعم مهام المرحلة الثالثة الأوسع، بما في ذلك المساعدة في فرز المحاربين أثناء عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن.

٥٤ - ويتكون قوام العنصر العسكري بالبعثة حاليا من حوالي ٦٤٠ مراقبا عسكريا و ٣٦٠٠ جندي. ولتنفيذ المهام المبينة أعلاه في مفهوم العمليات المنقح يلزم توفير ١٢٠ مراقبا عسكريا إضافيا وحوالي ٤٣٤٠ جنديا ليصل المجموع المأذون به إلى ٨٧٠٠ فرد عسكري. وستظل الاحتياجات من القوات عموما قيد الاستعراض عن كثب وخاصة وفيما يتعلق بالمهام المضطلع بها في إطار عملية الانتشار بالمرحلة الثانية. وكما جاء في الفقرة ٤٨ أعلاه، تشمل الاحتياجات العسكرية الجديدة لدى البعثة القدرات التعبوية العسكرية الأساسية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة صادفت، في السابق، صعوبات جمة في الحصول على هذه القوات من هذا القبيل من الدول الأعضاء. وفي حالة عدم توفرها، فسيتعين السعي إلى إبرام عقود مع مدنيين متخصصين، وعادة ما تكون تلك العقود باهظة التكلفة كما أن إبرامها قد يستغرق وقتا طويلا للغاية.

جيم - انسحاب القوات الأجنبية

٥٥ - ستواصل البعثة رصد انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث ما برح ذلك الانسحاب يشكل عنصرا أساسيا في أي تسوية شاملة. ولقد

وجود مدني كبير للبعثة في إيتوري يقتضي من جميع الأطراف المعنية القيام على وجه الاستعجال بمعالجة الحالة الأمنية.

٦٢ - وثمة عامل مهم يسهم في تفجر الأوضاع في إيتوري ألا وهو انعدام فرص الحصول على معلومات موضوعية وغير منحازة، مما يجعل السكان عرضة للتلاعب وأحيانا للتحريض من جانب أولئك الذين يرغبون في زعزعة الاستقرار. وستبدل البعثة قصارها لتكثيف جهودها الإعلامية في بونيا وقد اتخذت بالفعل ترتيبات لتركيب جهاز إرسال لإذاعة أوكابي هناك.

٦٣ - ويرتأى على نطاق واسع أن عددا صغيرا من القادة هم الذين يخلقون عمدا حالة البلبلة في منطقة إيتوري بتأليب طائفة على الأخرى تعزيزا لمصالحهم الخاصة ومن ثم فالوضع هو لدورة العنف في بيئة يسودها الإفلات من العقاب لا بد من إخضاع هؤلاء القادة للمساءلة عن أعمالهم.

هاء - الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

٦٤ - تجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء قوة شرطة مدنية في البعثة وردت لأول مرة في تقرير الثامن بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/572) وذلك في سياق مساعدة السلطات المحلية على تعزيز قدراتها على صون القانون والنظام في المناطق التي ستسحب منها القوات الأجنبية وسينفذ فيها نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وبموجب القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أقر مجلس الأمن إنشاء عنصر للشرطة المدنية في البعثة لإجراء تقييم متعمق لمؤسسات الشرطة ولاحتياجاتها وقدراتها ثم إعداد توصيات بشأن عنصر موسع للشرطة المدنية تابع للبعثة. وتتمثل مهمة ذلك العنصر في تقديم المشورة إلى السلطات المحلية ومساعدتها على

٥٨ - ونظرا للحالة المتفجرة السائدة، ينبغي أن تواصل قوة الدفاع الشعبي الأوغندية أداء المسؤوليات الأمنية على نحو محايد إلى أن يتسنى الاستعاضة عنها بقوة شرطة قادرة تمثل السلطة الشرعية المقبولة لدى المجتمعات المحلية في إيتوري. وبمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن إحلال إدارة جديدة في إيتوري يمكن إمعان النظر في مسألة قيام البعثة بتوفير التدريب على مهام الشرطة وتقديم المساعدة في مجال الرصد بتلك المنطقة. ومن المهم أيضا أن تكف العناصر الفاعلة الخارجية عن استغلال حالة عدم الاستقرار في إيتوري.

٥٩ - ونظرا لاستشراء الخوف والريبة اللذين تتسم بهما العلاقات بين جماعتي الليندو والهيمبا، لا بد من استهلال حوار الجماعتين المذكورتين ومجتمع إيتوري الأوسع نطاقا وموالات ذلك الحوار. وقد ساعد، في السابق، تنظيم الندوات واجتماعات الموائد المستديرة بين القادة المجتمعين والزعماء التقليديين، على تهدئة التوتر. بيد أن عدم متابعة أو عدم تنفيذ التدابير المتفق عليها أعاق تعزيز جهود المصالحة.

٦٠ - وعملا باتفاق لواندا، من المتوخى أن تنشئ حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لجنة صلح مشتركة معنية بإيتوري (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). ومن ستعمل البعثة مع الحكومتين ومع الشخصيات الرئيسية الموجودة في الساحة بشأن المبادرة المقترحة بغية المساعدة على إيجاد حل للحالة السائدة في إيتوري والتي تبعث على القلق.

٦١ - وفي الوقت نفسه، تعتزم البعثة زيادة تواجدها في بونيا، حيث سيقوم الفريق هناك بمستشار سياسي أقدم. وسيقوم ذلك الفريق بجمع وتحليل المعلومات بشأن الاتجاهات التي يُحتمل أن تؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة الأمنية. ولذا فقد قامت البعثة، بالفعل، بتعزيز مكتبها في تلك المنطقة بإرسال موظف للشؤون السياسية وموظف للشؤون المدنية وموظف للشؤون الإنسانية إلى بونيا. بيد أن الإبقاء على

الكونغولي من أجل الديمقراطية - الحركة الوطنية، الذي تدعمه حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير، وقف جميع الأنشطة العسكرية في الشمال الشرقي. فلا ينبغي السماح باتساع الفجوة التي ما زالت قائمة بين الجهود الدبلوماسية التي تزداد إيجابية وتدهور الأوضاع على أرض الواقع.

٦٨ - ومما يقلقني بوجه خاص الأحوال الأمنية في منطقة إيتوري. فقد احتدم التوتر بين الجماعات المحلية بسبب القوى الحركة التي تؤثر على الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أناشد جميع الأطراف المعنية ألا تقدم على أي عمل يؤدي إلى تفاقم التوتر السائد حاليا. والواقع أن التطورات في إيتوري تبرز الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق بين جميع الفصائل بشأن تشكيل حكومة انتقالية يمكنها بسط سلطتها على وجه السرعة وعلى نحو فعال في جميع أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٩ - وفي إطار اتفاق رواندا أحث حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على مواصلة مشاوراتهما بغية معالجة الحالة المثيرة للقلق السائدة في إيتوري والعمل بوجه خاص على كفالة ألا يكون هناك فراغ أمني في المنطقة. وفي هذا الصدد يعد قرارهما بإنشاء لجنة صلح مشتركة معنية بإيتوري تطورا موضع ترحيب.

٧٠ - وتتسم جهود الوكالات الإنسانية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الكثيرة في تلك المنطقة وفي مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية بأهمية حيوية. وقد أنشأت الوكالات الإنسانية مؤخرا، فرقة عمل معنية بالحالة في إيتوري لمتابعة التطورات عن كثب ولتنسيق استجابة فعالة. بيد أن الاحتياجات من الضخامة بحيث لا يمكن تغطيتها في حدود الموارد المتاحة حاليا وحدها. وإنني لأناشد بقوة الجهات المانحة توفير تمويل سخي للوكالات الإنسانية العاملة

الاضطلاع بمسؤولياتها لكفالة أمن السكان المحليين ولا سيما فيما يتعلق بالحالة الأمنية الداخلية في أعقاب انسحاب القوات الأجنبية.

٦٥ - وبتوقيع اتفاقي بريتوريا ولواندا، بدأت البعثة تنظر بصورة أكثر تحديدا في نوع المساعدة التي يمكن أن توفرها في المناطق التي سينسحب منها الجيش الوطني الرواندي وقوة الدفاع الشعبي الأوغندية. ومع اتضاح الأحوال في تلك المناطق خلال الأشهر المقبلة، فإنني أعترم العودة إلى مجلس الأمن بتوصيات بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها البعثة فيما يتعلق ببناء القدرات اللازمة لآليات الأمن الداخلي المحلية، مما يشمل مسائل أوسع نطاقا تتصل بالقانون من قبيل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وجهاز القضاء.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٦٦ - يعد توقيع اتفاقين ثنائيين منفصلين بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكل من حكومتي رواندا وأوغندا تطورا بالغ الأهمية في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويمكن أن يكون خطوة كبرى صوب مواصلة الجهود الرامية إلى إنهاء صراع طال أمده. والواقع أن المبادرتين المحمودتين اللتين اضطلعتا بهما حكومتا جنوب أفريقيا وأنغولا بهدف إدخال قوة جديدة محركة في عملية السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية تستحقان مئنا دعما قويا. ومن المهم الآن أن تثبت الأطراف على أرض الواقع التزامها الكامل بهذين الاتفاقين من خلال خطوات عملية وحاسمة.

٦٧ - وفي هذا الصدد، تثير التقارير التي تفيد بتصاعد الأنشطة العسكرية في الشرق قلقا بالغا. وإنني أناشد الطرفين بذل أقصى ما في وسعهما لتحقيق وقف إطلاق النار فورا ولوضع حد للدعم المقدم للجماعات المسلحة، إثباتا لحسن النوايا. كما إنني أناشد جميع الأطراف المعنية وبخاصة التجمع

٧٣ - وإنه ليحدوني ويطيد الأمل أن يجري، من خلال آلية التحقق التابعة للطرف الثالث، تذليل العقبات التي أعاقَت في السابق تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وستعاون البعثة على أكمل وجه مع الآلية المذكورة وسوف تقدم تقريراً عن الآثار المالية المحتملة.

٧٤ - إن تنفيذ عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادةها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها تنفيذاً فعلياً يعد ضرورة حتمية لفض الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على الدروس المستفادة من حالات مماثلة، ينبغي تفادي التأخير الذي عادة ما يتسبب في نقص الأموال المقدمة على سبيل التبرع. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبدد الفرصة التي يتيحها اتفاق بريتوريا لنزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادةها إلى الوطن - وهو هدف منشود منذ سنوات عديدة. ومن ثم يوصى بتحمل تكاليف نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن، في إطار الميزانية المقدرة. وفي الوقت نفسه، أعترض بذل قصارى الجهد لتشجيع الجهات المانحة على تعبئة الأموال اللازمة لتلك العملية على سبيل التبرع، بغية سداد مخصصات الميزانية المقدرة. وفضلاً عن ذلك، ستظل أية تكاليف متصلة بإعادة الإدماج تمول من خلال التبرعات المقدمة إلى الحكومات والوكالات المعنية. وإنني أناشد المجتمع الدولي دعم تلك الجهود بسخاء، وذلك بتقديم المساعدة، بوجه خاص، إلى المجتمعات المحلية التي سيعاد توطين المقاتلين السابقين فيها.

٧٥ - وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أوصي بمد البعثة بالتمويل المخصص للمشاريع السريعة الأثر، مما يعد أمراً لا غنى عنه مع دخول البعثة مرحلة جديدة من ولايتها والتوسع في نشرها وحضورها. فلئن كانت تلك المشاريع تمثل نسبة مئوية ضئيلة للغاية من ميزانية البعثة بوجه عام، فهي يمكن أن تساعد البعثة إلى حد كبير في تحقيق فوائد

في المنطقة. كما أن عملها يتطلب اتخاذ ترتيبات أمنية كافية ومن ثم أحث جميع الأطراف في منطقة إيتوري على أن تتيح للوكالات الإنسانية كامل فرص الوصول إلى جميع المعوزين.

٧٦ - لقد أرسى اتفاقاً بريتوريا ولواندا أساساً لبناء سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهما يعالجان الجوانب الرئيسية من الصراع بتوفير إطار لعملية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادةها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها ولانسحاب جميع القوات الأجنبية بشكل منظم. وتعد عملية إعادة قوة الدفاع الشعبي الأوغندية من بيني وغبادوليت إلى الوطن وهي العملية التي تمهد السبيل لانسحاب أوغندا الكامل من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، خطوة هامة إلى الأمام. ورغم أن زمبابوي ليست طرفاً في اتفاق بريتوريا أو اتفاق لواندا فإن إعلانها مؤخراً عن اعتزامها إعادة قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوطن تعد أيضاً خطوة موضع ترحيب. وإنني أناشد حكومة زمبابوي أن تعمل عن كثب مع البعثة لكفالة إتمام عملية انسحابها في ظل الشفافية والنظام. وينبغي لرواندا أن تبرهن أيضاً على استعدادها لسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٧٧ - ومن نافلة القول إن قدرة البعثة على تنفيذ مفهوم عملياتها المنقح سيتوقف على التعاون الكامل من جانب الأطراف مما يشمل توفير جميع المعلومات اللازمة؛ ووقف أعمال القتال بالكامل في جميع أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبخاصة وقف القتال بين الفصائل غير الموقعة على اتفاق لوساكا والقوات الرواندية/التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما؛ ووقف الدعم المقدم من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها للقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي وغيرها من الجماعات المسلحة؛ وقيام الأطراف بكفالة أمن البعثة وحرية حركتها.

القادة الكونغوليين، من أجل بلوغ هذا الهدف البالغ الأهمية. فأني تأخير في تحقيق تسوية سياسية من هذا القبيل يمكن أن يقوض الزخم الذي أوجده مؤخرا اتفاقا بريتوريا ورواندا.

٧٩ - إن فض الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو، كما جاء في اتفاق بريتوريا، عملية وليس حدثا. ومن ثم، فتوقيع الاتفاقين الأخيرين، وإن كان يعد خطوة هامة صوب السلام، ليس إلا بداية عملية يتوقف تقدمها أولا، على التزام الأطراف و، ثانيا، على الدعم الحاسم الذي سيقدمه المجتمع الدولي.

ملموسة للمجتمعات المحلية التي ستنتشر بينها، وفي كسب تأييد السكان المحليين.

٧٦ - ورغم أنه لا يخفى على أحد أن تنفيذ الاتفاقات سيتوقف بصفة رئيسية على تحلي الأطراف بالإرادة السياسية وبالتصميم على التقيد بالتزاماتها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي للمجتمع الدولي القيام به لمساعدتها على الوفاء بتعهداتها. وفي هذا الصدد، جرى النظر بصورة متأنية في تعديل وإعادة تشكيل هيكل البعثة وعملية انتشارها، بغية تقرير الكيفية التي يمكن بها للبعثة أداء دورها في دعم عملية السلام بأقصى قدر ممكن من الفاعلية. وبالتالي، يقترح تحويل تركيز نشاط البعثة في اتجاه الشرق، وتعزيز قدرتها في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وتدعيم وجودها بشكل كبير، مما يتأتى بصفة أساسية بعدة طرق من بينها نشر وحدتين تكتيكيتين على النحو المبين في الفقرات ٤٨ إلى ٥٤ أعلاه.

٧٧ - وتبعا لذلك، أوصي بزيادة القوام العسكري المأذون به للبعثة، ليصل إلى ٨ ٧٠٠ فرد من جميع الرتب مع مراعاة أن مستوى القوات سيبقى قيد الاستعراض الدائم في مواكبة لسير العملية. وتوطئة لصدور قرار عن مجلس الأمن، ولكفالة استجابة سريعة من جانب الأمم المتحدة، أصدرت تعليماتي لإدارة عمليات حفظ السلام بمضاعفة جهودها للتشاور مع الدول المحتمل أن تساهم بقوات. وفي هذا الصدد، أناشد بوجه خاص البلدان التي لديها القدرة على توفير وحدات عسكرية متخصصة، من قبيل وحدات الطيران العسكرية وخدمات مهابط الطائرات والمهندسين، الإسهام في البعثة.

٧٨ - وإنني أحث بقوة الأطراف الأنغولية على التوصل في أقرب وقت ممكن، إلى اتفاق بشأن إقامة نظام سياسي جديد يشمل جميع الفصائل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيواصل مبعوثي الخاص السيد نياسي، العمل عن كثب مع